

المبسوط في فقه الإمامية

[125] يكفر كفارة يمين [وهذه المسألة نذر لجأج وغضب، لأنه منع نفسه من إصابتها] وهذه المسألة والتي قبلها سوء غير أنه علق عتق رقبة عبده في التي قبلها، فقال إن أصبتك فعبدني حر عن ظهاري، وفي هذه علق بإصابتها نذر عتقه، منهم من قال لا يكون موليا لأنه ما حلف با، وكذلك نقول، ومنهم من قال يكون موليا. إذا آلى من امرأته با، تعالى، فقال وا لا أصبتك ثم قال لامرأة له أخرى قد أشركتك معها في الايلاء لم تكن شريكته، وكان موليا من الأولى دونها، لأن اليمين با، تعالى إنما تنعقد لأجل حرمة اللفظ، وهو أن يحلف با أو بصفة من صفات ذاته، وقوله قد أشركتك معها، لفظ لا حرمة له، واليمين با، بالكنايات لا تنعقد، فسقط في حق الثانية، وكان من الأولى موليا. وإذا آلى منها بالطلاق فقال أنت طالق إن أصبتك، ثم قال للأخرى قد أشركتك معها، فعندنا لا يكون موليا من واحدة منهما، لأنه ما حلف با. وعندهم يقال له ما نويت. فإن قال أردت أن ذلك الطلاق لا يقع على الأولى حتى أصيب الثانية، فإن الطلاق لا يقع على الأولى إذا أصابها، حتى يصيب الثانية فتطلق بإصابة الاثنين، فكان موليا من الأولى دون الثانية أيضا، لأنه علق طلاق الأولى بصفة، ثم ضم إلى تلك الصفة صفة أخرى في وقوعه والطلاق متى علق بصفة تعلق بها وحدها، فلو ضم إليها غيرها لیتعلق وقوعه بهما لم يصح. إذا آلى منها بالطلاق ثم قال للأخرى قد أشركتك معها، فعندنا لا ينعقد يمينه أصلا لما مضى، وعندهم إن قال أردت أنت أيضا إن أصبتك كالأولى طالق، فقد علق بإصابتها طلاقا آخر يقع على الأولى. وإن قال معناه وأنت أيضا إن أصبتك فأنت طالق، كان موليا ههنا، لأنه منع نفسه من وطئ الثانية إلا بضرر إما طلاق هذه أو طلاق الأولى طلاقة، فقد صار موليا عند من أجاز الايلاء بغير اسم ا. إذا قال إن أصبتك فأنت زانية لم يكن موليا عندنا، لأنه ما حلف با، وعندهم لأنه لا ضرر عليه بإصابتها بعد التريص، لأنه لا يكون بإصابتها قاذفا، لأن القذف